الاتجاهات النظرية الجديدة في تحليل مفهوم الدولة

- النظرية المؤسساتية الجديدة نموذجا -

أ. نعيم شلغوم.-
ط. د. جامعة قسنطينة -3.

الملخص: تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على دور النظرية المؤسساتية الجديدة بفروعها الثلاثة (مؤسساتية الخيار العقلاني، التاريخية والاجتماعية) والتي تتفق كلها على إعطاء أهمية محورية للمؤسسات، وتدور هذه الورقة الإجابة على إشكالية مفادها كيف تطور مفهوم الدولة وإلى أي مدى استطاع التحولات النظرية الحاصلة في من تقديم تصورات جديدة لمفهوم الدولة.

ولذلك تم اعتماد مقاربة منهجية في دراسة التطورات والتحولات التي شهدها مفهوم الدولة حيث تم توظيف المنهج التاريخي نظرا لتأثر علم السياسة (الدولة) بالاتجاه التاريخي من خلال استحضار المدرسة الابستمولوجية التاريخية، بجانب ذلك تم استخدام المقترب المؤسساتي الجديد باعتباره يمثل موضوع هذه الورقة الذي يدور حول أهمية المنظور المؤسسات في فهم الدولة، بجانب المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على توصيف التطورات الحاصلة في مفهوم الدولة بإخضاعه إلى الدراسة الدقيقة وفق منظور المؤسسات. انطلاقا مما سبق تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن النظرية المؤسساتية الجديدة باتجاهاتها المتنوعة (مؤسساتية الخيار العقلاني، المؤسساتية التاريخية والاجتماعية) قدم إسهامات نظرية وأكاديمية جديدة تؤكد فيها على أهمية اعتماد الدولة كوحدة تحليل أساسية، وفق منظور جديد تجاوز المنظور التقليدي المصطبغ بالشكليات القانونية والمؤسسية الصماء مضفيا بذلك جانبا كان مغيبا وهو تفسير كيفية نشأة المؤسسات وطريقة تفاعلها مع محيطها.

كلمات مفتاحية: الدولة، المؤسساتية الجديدة، التحليلي المؤسساتي.

Résumé:

Cet article Mettre en évidence sur le néo-institutionnalisme qui attribue un rôle central pour la compréhension le concept de l'état et à

partir du rapport complexe entre les institutions et les individus. De ce point de vue Les différentes versions de néo institutionnalisme (historique, du choix rationnel et sociologique)..

Cette recherche est fondée sur un cadre analytique Basé sur une méthode d'analyse théorique et historique pour comprendre Les origines et l'évolution le concept de l'état. Alors La recherche s'appuie également sur l'approche néo institutionnaliste pour d'identifier comment les institutions influencer sur les individus et les acteurs politique. A cet égard Il utilisé l'approche analytique descriptive pour comprendre la nature des évolutions conceptuel de l'état selon la perspective néo institutionnelle.

L'idée derrière le choix de cette méthode pour explique le rôle de l'approche néo institutionnaliste (historique, du choix rationnel et sociologique) Dans la création une nouvelle conception du concept de l'Etat qui transcende la perspective formaliste traditionnelle

Mots clés: L'état. Le néo institutionnalisme. L'analyse institutionnelle

مقدمة:

لقد اهتم التوجه النظري في فترة ما بعد السلوكية ببناء نظريات جديدة حلت محل النظرية البنيوية الوظيفية، من خلال التحول إلى دراسة مسائل جديدة فتحت المجال لتقديم اسهامات أكاديمية جديدة تناولت مفهوم الدولة، في هذا السياق احتل هذا المفهوم الصدارة في أدبيات السايسة المقارنة منذ بداية الثمانينات بعد أن استبعدته الأبحاث الإمبريقية المعتمدة لدى الجيل الأول من السلوكيين الذين اهتموا بمفهوم النظام السياسي بدل الدولة.

من هذا المنطلق شهد مفهوم الدولة انتعاشا نظريا نتيجة بروز حركة نظرية جديدة عرفت في الأوساط الأكاديمية بـ"**العودة إلى الدولة**" هذه العودة جاءت بتصور مغاير يختلف عن الطرح القانوني والمؤسسي التقليدي المهتم بالشكليات القانونية والرسمية، إلى جانب ذلك عمل المنظور المؤسساتي الجديد على دحض أطروحات المنظور السلوكي الذي يعتبر الدولة كيان أجوف وكتلة مؤسسية صماء، ولهذا حاول المنظور المؤسساتي الجديد من خلق منطق تحليلي جديد يختلف عن المنظورات السابقة

الذكر، يقوم على توليفة نظرية فريدة من نوعها حيث تركز على القضايا والمسائل المرتبطة بوظائف المؤسسات وتفاعلاتها الداخلية وبمشروعية ما تقوم به في المجتمع، ولعل أن هذه الإسهامات البحثية التي جاءت في هذا الإطار تمحورت كلها إحياء مفهوم الدولة.

مما جعل منظور المؤسساتية الجديدة يكتسب أهمية منهجية ومعرفية نظرا للتنوع ترسانته النظرية المتكونة من ثلاثة اتجاهات ذات أصول وهويات نظرية متمايزة، حيث في ظل هذا المنظور التنوع يمكن أن يؤدي إلى إحداث تحولات عميقة في مفهوم الدولة الذي لا يزال مجالا خصبا للدراسة ومثيرا لنقاش النظري داخل المنظور المؤسسي الجديد. وعلى هذا الأساس تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على التساؤلات التالية: فيما تتمثل أسس ومرتكزات النظرية المؤسساتية الجديدة ؟ كيف ساهم التنوع النظري للمؤسساتية الجديدة من بلورة مفهوم جديد للدولة ؟ ما هو مستقبل هذا المفهوم في ظل هذا التنوع النظري ؟

المحور الأول: تطور مفهوم الدولة في ظل انتعاش وتطور براديغم المؤسسات.

لقد كان مفهوم الدولة وفق المنظور القانوني التقليدي والذي يعرف بالمنظور الدولتي (Stato-Centrique) الذي يهتم بعلم الحكومة وتاريخه، ولذلك فإن المساعي الأكاديمية المنضوية في هذا المجال نادرا ما تشير إلى الظروف المحيطة بها ولم تبذل جهودا لبلورة إطار تحليلي يساعد على توسيع مفهوم الدولة (Olivier IHL p 586). ولهذا نجد أن هذا المفهوم ينحسر معناه في الزاوية القانونية الذي يعتبر الدولة مؤسسة المؤسسات في هذا الشأن ميز الفقيه الدستوري الفرنسي "**موريس هوريو**" بين نوعين من المؤسسات (**مؤسسات حية ومؤسسات حالة عامة**)، وانطلاقا من هذا التصنيف يعتبر هوريو أن المؤسسات الحية هي التي تقوم بتطوير تفكيرنا وهي هياكل مؤسسية تولد مرة واحدة تحمل صفة قانونية تؤهلها بوضع القانون وبجعلها تشكل كيانات متداولة تعرف وفق ثلاث سمات وهي: الإيديولوجية، مميزات المؤسسة، ودرجة حضور وتأثيرها في النفوس، ما يعني أن المؤسسات وفق هذا الطرح أنها تمثل "قواعد اللعبة في المجتمع، أو بتعبير أكثر رسمية القيود المصممة لقواعد التفاعل البشري" أما بالنسبة لنمط المؤسسات ذات الحالة العامة، وبحسب **هوريو** مؤسسات فهي جامدة وغير فعالة، تمثل

مجمل الإجراءات والقواعد الثابتة تقوم في فترة معينة على تنظيم وضع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والنظام القانوني الذي يحكم مصالحهم، وإقرار ترسانة من التشريعات المؤسسة للأعراف والفقه القانوني (Jean-Louis Quermonne p 62).

هو تصور يتمركز حول التفاعلات الحاصلة داخل إطار مؤسسات للدولة وهو مختلف عن المنطق الذي تأسس عليه علم السياسة الذي كان في بداية نشأته الأولى ذو نزعة دولتية هيمنت عليه طيلة نصف قرن وقد كانت مهمته الأساسية إقامة دولة قومية موحدة تشد دعائمها أمة موحدة، وبمعنى آخر تحقيق "إرادة الدولة"، لقد ساد هذا الطرح طيلة الفترة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين والقائم على دراسة الدولة وفق المنهج المؤسسي التقليدي، حيث فضل خلالها معظم الدارسين الاهتمام بالهياكل الرسمية والنظم القانونية والاكتفاء بالتحليل الوصفي الجامد للدولة.

لكن مع مطلع الثمانينات تم إضفاء جانب كان مغيبا وهو قيم وسلوك المؤسسات وتأثير قواعدها الثابتة وترتيباتها وتقاليدها المؤسسية على الفاعلين المنتمين لها وعلى المجتمع ككل، في هذا السياق اتجه الكثير من الاقتصاديين منذ ثمانينيات القرن الماضي أمثال "**بارنجتون مور**" صاحب كتاب في "**الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية في أمريكا اللاتينية**" الصادر سنة 1966، إلى مراجعة النقاشات المطروحة في مقارناتهم الكلاسيكية للتحليل التاريخي، كما برزت بحوث أخرى أصبحت تمثل خطوطا فاصلة بين نظريات الاختيار العقلاني الرشيد وباقي النظريات الشكلية والقانونية من جهة وبين البحوث الكمية والكيفية من جهة أخرى، مما أفقدها ذلك مستوى كبيرا من تأثيرها وقوتها النظرية (Gerardo L.Munk. 2006.p p 20-21).

وفي خضم هذه التحولات برزت النظرية المؤسساتية الجديدة باتجاهاتها الثلاثة المؤسساتية التاريخية والمؤسساتية الاجتماعية ومؤسساتية الخيار العقلاني، كل هذه الاقترابات جاءت كرد فعل على المنظورات السلوكية، الهادفة إلى شرح الدور الذي تلعبه المؤسسات في المخرجات الاجتماعية والسياسية. هذا ما أدى إلى ازدياد فاعلية

استخدام المدخل القانوني في التحليل، عبر اقترانه بمداخل أخرى في دراسة الظواهر السياسية بتناولها من جوانب متعددة بحيث أصبحت الدارسات تشتمل الأطر والعمليات والقوى الكامنة والممارسات الموجودة داخل الأطر المؤسساتية، ومن هذا المنظور فإن المؤسسات لأصبح يشكل مفهوم واسع يستمد أصوله النظرية من الحقول المعرفية الأخرى، جعلت المؤسساتية الجديدة بمنزلة منظور عام يركز على المنظمات وبناءات مؤسسات الحكومة والسياسة أكثر منها نظرية ومع أنه هناك تنوعات في الفكرة الأساس إلا أنها يجمعها منظور مشترك (نيوتن وفان ديث، 2014، ص115). تتمحور فكرته الرئيسية مفادها أنه كلما كانت مؤسسات الدولة قوية كلما كانت أكثر قدرة على السيطرة على المواطنين وتنظيمهم، وهذا ما تعكسه الآثار البارزة للعديد من الدراسات الأكاديمية أين اعترف فيها العديد من الباحثين على ضرورة التكيف مع الحركة النظرية المؤسساتية الجديدة التي تعتبر الدولة وحدة تحليل مهمة (Smyrl.2002.P37).ولذلك نجد أن هذا المنظور يرتكز على الأفكار التالية:

- المؤسسات هي الإطار الذي من خلاله يتصرف الأفراد حيث لا تقيد المؤسسات ما يمكن للأفراد فعله فقط وإنما أيضا مما يعتقدون أن بإمكانهم القيام به، انطلاقا من فكرة أن الفاعلين في نظام ما يميلون إلى التسليم ببناءاته وقواعده الأساسية كمعطى قائم بذاته وينظمون سلوكهم طبقا لذلك.

- تعتبر المؤسسات منتجات للمعارك السياسية التي يتجه المسيطرون عليها إلى بناء نماذج محددة من التنظيمات تعمل لصالحهم، في هذا الصدد نجد أن الصراعات السياسية تؤدي إلى بلورة الدساتير توافقية تتضمن قواعد تحكم اللعبة السياسية.

- تتضمن المؤسسات بداخلها على قدر كبير من القصور الذاتي لكنها بمجرد إنشائها تعمل على ترسيخ استمراريتها ما يجعل مساعي تغييرها أمرا صعبا لأنها صممت لكي تبقى ثابتة وجامدة (نيوتن وفان ديث، 2014، ص116).

ومن هنا تنطلق افتراضات النظرية المؤسساتية الجديدة من أن المؤسسات تلعب دورا خاصا تجعل ترتيباتها تؤثر في الصراع بين الفاعلين السياسيين والمجتمع، لهذا تعتبر الدولة المحدد الرئيسي للمصلحة العامة في ظل اتساع الصراعات والنزاعات بين الجماعات المختلفة، ولذلك يعتبر هذا الاتجاه النظري الجديد أن الدولة هي المنوطة

بتحقيق توازن بين متطلبات الأفراد والجماعات المصلحة باعتبارها الممثل لهم(ليبفريد ونوميلر، 2014، ص5).

ووفقا لهذا الطرح فإن المؤسسات هي عبارة عن ساحة للتفاعل السياسي ووسيطا بين المصالح وقدرات الفاعلين في الدولة وفي المجتمع بمعنى أن أصبحت تتضمن أطر وقيم تؤثر على الفاعلين خاصة المنتمين لها وعلى المجتمع عامة، وعلى هذا الأساس ارتكزت البرامج البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي على دراسة مؤسسات الدولة، وعلى الرغم من التهميش النسبي لمفهوم الدولة الذي سجلته المرحلة السابقة المعروفة بتغييب مفهوم الدولة عن نقاشاتها، فإن مرحلة "**إعادة اكتشاف الدولة**" جاءت في ظل الرخاء الاقتصادي الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية خلال عقدي السبعينات والثمانينات ما أعطى ذلك ثقة كبيرة في مؤسسات هذه الدول نتيجة هذا النجاح جعلتها في وضع أفضل من مؤسسات الدول الاشتراكية ومؤسسات الدول النامية، مما أعطى ذريعة للولايات المتحدة في التدخل إعادة بناء الدولة بتصدير نموذجها المؤسساتي إلى الدول الأخرى (المغيربي، 1994، ص ص32-33).

إن العودة القوية للمؤسسات جعل منها مرجعية نظرية في العلوم السياسية بعدما كان ينظر إليها منظري التعددية على أنها وعاء فارغ ومحايد أو كأداة صماء لدى منظري الماركسية، ومن أهم رواد هذا الإطار النظري الجديد نجد: **(تيداسوكبول- برونو باليه- إيف سورال)** التي تصب اهتمامهم حول التحول أو العودة إلى الدولة باعتبارها أصبحت مركز اهتمام لدى علماء السياسة في المرحلة ما بعد السلوكية، ويأتي ذلك لدحض الشكوك التي حامت حول الفكرة القائلة بأن المؤسسات السياسية ما هي إلا انعكاس للقوى المجتمعية الفاعلة بمعنى أن المؤسسات ثمار المجتمع الذي غرست فيه وبطريقتها الخاصة تعمل على في صياغة المجتمع وسياسته (Lecours.2002.P3).

في هذا الصدد تؤكد رائدة نظرية المؤسساتية التاريخية "**تيداسوكبول**" (T. Skocpol) أن الدولة لا تتمتع باستقلالية تجاه باقي القوى الاجتماعية فحسب، بل لها القدرة على تحويل المجتمع انطلاقا من ممارساتها وأنشطتها المتعددة، لهذا لم يعد

مقبولا غض الطرف عن دور المؤسسات السياسية وما تشكله من ثقل في ميزان البحث النظري والوقع العملي في كافة الدول(Smyrl.2002 . p41). على هذا الأساس سعت الكثير من الأبحاث السياسية والاجتماعية والتاريخية إلى فتح العلبة السوداء للدولة للتعرف وفهم مختلف الأشكال التي تأخذها هذه المؤسسة في الواقع، أين أصبح ينظر إلى الدولة على أنها مجموعة من الفاعلين الذين يحملون تصورات وقيم خاصة تجمعهم، بجانب التفاعلات الحاصلة داخل المؤسسات والذي تبلوره ممارسات الفاعلين الذين يتمتعون بالقوة والنفوذ يسعون من خلالها إلى تحقيق مصالحهم وفق منطق الاعتماد المتبادل (Payre et pollet.2005.p145). وفي هذا الإطار تم التركيز على محددي المصالح والمعتقدات وتأثيرهما في تفاعلات الفاعلين فإن تفسير دور الأطر المؤسساتية يتمثل في تصميم وهندسة القرارات والمخرجات الاجتماعية والسياسية.

المحور الثاني: إسهامات نظريات المؤسساتية الجديدة في التأسيس لمفهوم جديد للدولة.

العودة القوية لمفهوم الدولة بحاجة إلى التأسيس النظري لمفهوم جديد للدولة وهذا ما حاول منظور المؤسساتية الجديدة المتميز بالثراء والتنوع النظري بإرساء تقاليد بحثية ونظرية جديدة، جعلته اتجاها نظريا شيقا في تحليلاته المؤسساتية التي تمكنت من إحياء مفهوم الدولة من جديد، وفق توليفة نظرية جديدة (التاريخية، الاجتماعية، العقلانية) أصبحت قادرة على تفسير وفهم التفاعلات الحاصلة داخل المؤسسات وتأثيراتها في المجال العام، جعل مفهوم الدولة يحتل أهمية بالغة وأولوية لدى رواد هذا المنظور الذين تمحورت أبحاثهم حول الإجابة على إشكاليتين رئيسيتين وهما:

- **الإشكالية لأولى**: تتعلق بمدى تأثير المؤسسات على سلوك الفاعلين واستراتيجياتهم وتفضيلاتهم وفي هوياتهم وطبيعتهم.

- **الإشكالية الثانية**: تتعلق بالتطور المؤسسي والبحث في أصول وخصائص المؤسسات وبتفحص آلية إنتاج وإعادة إنتاج هذه المؤسسات في ظل الصيرورة دائمة للمشهد المؤسسي الذي يتأثر بالسياق التغييرات المؤسسية (Lecours.2002.P11).

وفي ظل هذه التحولات والتطورات النظرية أصبح مفهوم الدولة مفهوما واسعا يستند إلى توليفة نظرية متنوعة جعلته يحتل أهمية كبرى في مجال السياسة المقارنة، التي سوف تعرف في المستقبل هيمنة المنظور المؤسسي الجديد المتعددة التيارات (مؤسساتية الخيار العقلاني، المؤسساتية التاريخية والمؤسساتية الاجتماعية) على الأجندة والبرامج البحثية في هذا المجال (Schmitter p37). والتي تتفق جميعها على أهمية المؤسسات لكنها تختلف في تفسير طريقة نشأتها وكيفية استمراريتها وفي كيفية تأثيرها على الفاعلين.

1- اتجاه مؤسساتية الخيار العقلاني: بصفة عامة تأتي نظرية الخيار العقلاني لتؤكد أن السلوك الإنساني تفسره القرارات المبنية على الخيارات المبنية على الخيارات العقلانية الرشيدة فقط، على هذا الأساس ترتكز مؤسساتية الخيار العقلاني على دراسة مفهوم السلوك العقلاني الذي تضفيه المؤسسات على الفاعلين بداخلها، والذي يشير إلى اختيار الوسائل المناسبة بغرض تحقيق بعض المكاسب وسلوك الفاعل العقلاني وهذا ما يترجمه اختياره بين الأهداف وفق معايير ومقياس ملائمة الاختيارات والتفضيلات، بالتأكيد على دور العقل في إدراك انفعالات السلوك البشري(طيفور، 2013، ص202). وفي هذا الصدد قدم كل من جيمس مارش وجيوهان أولسن نموذج سلة المهملات (Le modèle de la poubelle) وهو يمثل طرحا متطرفا لتفكيك نموذج العقلانية المطلقة وتطويره باعتماد دراسة امبريقية توضح كيفية اتخاذ القرارات في المؤسسات وملخصة هذا النموذج ذلك في الأفكار الأساسية التالية:

- الغموض وعدم اليقين في أفضليات وخيارات الفاعلين.

- عدم إتقان الفاعلين للجانب التقني فالإجراءات والتقنيات لا تفهم بشكل جيد ويتم التحكم فيها بشكل سيئ من قبل الفاعلين مما يصعب ذلك من تقييم البدائل المطروحة، مما يجعل عملية صنع القرار تتم عن طريق التجربة والخطأ تتسم بالتردد والعودة إلى تجارب الماضي.

- تقلبات سلوك الفاعلين خلال عملية صنع القرار وهو ما يعكس صعوبة الارتباط بين المشكلة والحل وغالبا ما تؤدي الحلول إلى خلق المشاكل (Belhadj.2014. pp180-181).

إن الاتجاه العقلاني للمؤسساتية الجديدة يبرز جليا في الأعمال الأكاديمية لعلماء السياسة المقارنة الأمريكان التي تعتبر المؤسسات تعمل على إضفاء العقلانية على كل القرارات المتخذة، وهذا ما تعبر عنه بعض الدراسات المهتمة بسلوك أعضاء الكونغرس الأمريكي أين لاحظ الباحثين انه هناك تناقض صارخ بين نتائج ملاحظاتهم على سلوك المشرعين وما جاءت به المسلمات الكلاسيكية لمدرسة الخيار العقلاني والتي تشير إلى أنه من الصعوبة بمكان وجود أغلبية مستقرة أثناء التصويت على التشريعات داخل الكونغرس، نظرا لاختلاف خيارات وتفضيلات المشرعين بين فترة تشريعية وأخرى بجانب تعدد أبعاد القضايا المطروحة للنقاش، ما يؤدي ذلك إلى بروز تناقضات عند كل أغلبية جديدة التي تحاول إلغاء القوانين التي صوتت عليها الأغلبيات السابقة، وما تم ملاحظته هو العكس حيث هناك استقرار بارز للقرارات المتخذة من طرف الكونغرس، وهنا تم التوجه إلى المؤسسات لتفسير سر هذا الاستقرار التشريعي أين توصلوا في نهاية المطاف إلى نتيجة مفادها أن النظام الداخلي ولجان الكونغرس وبعض قوانين النظام الداخلي هي السبب في ذلك، لأنها تعمل على توجيه الاختيارات والمعلومات المانحة للمشرعين التي تسمح لهم بضبط جدول الأعمال وبالحد من انعكاسات القرارات المطروحة للتصويت(Hall and Taylor. 1996.p11)

ويفهم من خلال هذا أن مؤسساتية الخيار العقلاني اشتغلت على إعادة صياغة المنظور العقلاني الرشيد وفق بمنظور جديد يتجاوز الطرح التقليدي ذو الصبغة المثالية، حيث حاول هذا الاتجاه النظري تجاوز نموذج الرشادة المطلقة في صنع القرار العام، وعلى هذا المنوال تعمل المؤسسات على إضفاء الرشادة على قرارات الفاعلين من خلال توجيههم نحو تحديد الخيارات المناسبة وفق أطر مؤسساتية ضامنة نظرا لما تتمتع به المؤسسات من ميزات خاصة تسمح بتزويد الفاعلين بالقدرة على التنبؤ بالسلوكيات الجماعية، وباعتبارها هياكل مؤطرة لقواعد اللعبة السياسية وتوجيهها نحو تحقيق استراتيجيات معينة. وبمعنى آخر أن المؤسسات هي عبارة عن عقود طوعية يعقدها الفاعلون فيما بينهم للحفاظ على مصالحهم والتقليل من درجة الارتياب التي تنتج عن قراراتهم الجماعية التي اتخذت في وضعية الافتقاد إلى المعلومات الكافية، وفي هذا السياق تبرز أهمية المؤسسات في تزويد الفاعلين بمعطيات ومعلومات خاصة تجعلهم قادرين على التنبؤ بنتائج القرارات المتخذة، ما يجعل تصرفاتهم، في إطار القواعد

المؤسسية الماثلة أمامهم ذات طابع عقلاني بمعنى أنهم يقومون باحتساب واستباق عواقب أفعالهم، وهنا يكمن الدور الأساسي لهذه القواعد في تثبيت توقعات الفاعلين تسمح لهم بالتنبؤ بما قد يقوم به الفاعلين الآخرين(بوحنية، 2014، ص16).

وفي هذا الإطار تبرز قوة المؤسسات في ذلك باعتبارها وضعت على نحو يجعلها صعبة التغيير وإضفاء سمات التثبيت والعقلنة أمام حالات التداول السياسي للتقليل من أخطار التقلبات السياسية التي تفرز حالات غير متوقعة، لكن سمة التوطيد الذاتي المتراكم الذي تنتجه المؤسسات (بلحاج، 2013، ص77). ويفهم من خلال هذا الطرح أن المؤسسات تعمل على إضفاء صفة الرشادة على القرارات التي يتخذها الفاعلين بداخلها، فالمؤسسات تجعل الدولة تتخذ قرارات تتميز بالرشادة بتزويد الفاعلين بداخلها بكافة المعلومات وبالتالي الدولة تلازمها دائما سمة عقلانية قراراتها التي تؤدي إلى تعظيم مصالحها.

2- اتجاه المؤسساتية التاريخية: يعد هذا الاتجاه النظري الأكثر شيوعا في مجال العلوم السياسية فهي تنطلق من فكرة مفادها أن مفهوم "التبعية للمسار" (dépendance au sentier) يساهم في إعادة إنتاج المؤسسات ويساهم في ديمومتها واستقرارها وعلى هذا الأساس يعتبر **(بول بييرسون-** P. Pierson) أن مفهوم التبعية للمسار يرتكز على ثقل الاختيارات المتخذة في الماضي وتأثيراتها على الحاضر والذي يقيد عمل المؤسسات وينعكس ذلك على القرارات التي تتخذها في الحاضر، وبالتالي أصحاب هذا الطرح ينشغلون على سؤال كيف ولماذا طورت المجتمعات المختلفة بمؤسسات مختلفة؟ مما يعكس ذلك طغيان البعد تاريخي على هذه المقاربة التي تعتبر المؤسسات من أكثر المتغيرات أهمية وفائدة نظرا لقدرتها على تفسير التطور التاريخي للدول والمجتمعات (بلحاج، 2014، ص79).

ووفقا لهذه النظرية أن المؤسسات تجسد بنية من القيود وموروثات الماضي وبمعنى آخر أن الدولة هي هياكل مؤسسية تعكس تجربتها التاريخية، وبالتالي حاضر الدولة يتأثر لا محالة بماضيها ويبرز ذلك في تأثر الفاعلين بالهياكل الرسمية (القانونية) وغير الرسمية (القيم والمعايير) التي تشكلت وتطورت عبر الزمن، وبمعنى آخر أن مؤسسات الدولة تحكمها قواعد دستورية وقانونية وإجراءات سياسية وإدارية رسمية وتعاقدات

غير رسمية ما يجعلها تعمل دائما على تثبيت وتوجيه قواعد اللعبة بين الفاعلين، عاكسة بذلك العلاقات القائمة بين السلطات في الماضي تجعل الخيارات المتخذة في الماضي تتحكم في تعرقل عملية تغيير المؤسسات وتحدد خياراتها المستقبلية.(Alfonso.2005.p12).

في هذا الصدد رفض المؤسساتيون التاريخيون المسلمة التقليدية التي تقول أن نفس القوى سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تؤدي في أي مكان إلى نفس النتائج، وتم الاستعانة بمسلمة جديدة مفادها أن هذه القوى يمكن أن تتغير بفعل خصائص السياق المحلي الذي يتضمن الخصائص الموروثة نم الماضي تحمل طابعا مؤسسيا، ومن هذا المنظور فإن مفهوم الدولة يجسد جمود المؤسسات الذي يعد العامل الرئيس والمشجع على الاستمرار في الطرق السابقة والراهنة، والمقصود هنا بجمود المؤسسات هو التمييز المعروف في القانون الدستوري بين الدستور المرن والدستور الجامد، فالنوع الأول يسهل تعديله بواسطة قانون عادي، وأما الدستور الجامد وهو الأكثر انتشارا في الأنظمة السياسية المعاصرة يخضع في تعديله لإجراءات خاصة ومعقدة يراد به الحيلولة دون إجراءا تعديلات متكررة (بلحاج، 2014، ص241).

ولتفسير التحولات التي تمس الدولة في ظل الظروف الاستثنائية والتي تؤدي إلى إنتاج تغيرات مؤسسية هامة نتيجة توليد لحظة حاسمة تؤدي إلى تكوين نظام سياسي (عند وقوع الثورة) اعتمد رواد هذا الاتجاه على مفهوم الظروف الحرجة وتعد هذه اللحظة المحدد الأساسي لتطور المسار التاريخي لأي مجتمع (conjonctures critiques).(Freymond .2003.p30)، هذا المفهوم يساعدنا على فهم وتفسير كيفية حدوث تحولات في الدولة عبر تبينها للخيارات الجديدة في الأوقات الصعبة، من وجهة النظر تستند هذه الفكرة أيضا إلى "إعادة تنظيم الاستثناءات" الذي استعمل في العلوم السياسية لوصف لحظات الأزمة التي تشكل فيها مفهوم "الظرف الحرج" المرتبط بالتحليلات المؤسسية " (Palier et surel.2005.p27). وفي ظل هذه الأوضاع غير المستقرة نجد أن الترتيبات المؤسساتية تتعرض للاختلال نتيجة الأزمات الخارجية أو الأزمة الاقتصادية التي تجعل مجالي التسييس أكثر مرونة يؤثر على استقرار مؤسسات الدولة، مما يؤدي ذلك إلى إنتاج الظروف استثنائية تؤدي إلى صياغة مخطط يسمح بالانتقال بالدولة من مسار إلى آخر، نظرا لحدوث انفتاح مؤسسي يسمح بخلق

علاقات جديدة بين الفاعلين تبعا لطبيعة تفاعلاتهم وقوة نفوذهم، يؤدي كل ذلك إلى تشكيل خيارات جديدة يؤدي مع مرور الوقت إلى إرساء بنية مؤسسية جديدة ومستقرة تبلور ظاهرة" **تقييد الخيارات**" من جديد.

ومن اجل تفسير الاختلافات بين الدول وفهم كيفية تشكل مؤسساتها وكيفية صياغة سياساتها استخدم رواد المؤسساتية التاريخية مفهوم المسارات الوطنية (Trajectoires nationales) لمعرفة كيفية تطور كل دولة وأثر خصوصيتها المحلية على ذلك. ومن خلال ذلك يعتبر رواد هذا الاتجاه أن أهمية مفهوم" التبعية للمسار " على انه أمر حتمي لأنه هو الأقدر على تقديم تفسيرات للاستمرارية وغياب حدوث التغييرات الجذرية في الدولة بمعنى تتبع المسار التاريخي لتطور الدولة من اجل فهم مميزاتها وخصائصها (بلحاج، 2014، ص 140).

من خلال هذا المنظور فإن الدولة هي عبارة عن بنية مؤسساتية تترتب عنها قواعد وإجراءات وترتيبات جد معقدة تشجع على بروز ظاهرة التبعية للمسار التي تمنع من كسر قيود وموروثات، هذا ما يؤدي إلى تقييد سلوكيات الفاعلين ويبرز ذلك في قدرة الأطر الرسمية للدولة على ترسيخ وتثبيت الإجراءات والتقاليد الأعراف السياسية والدستورية وإعادة إنتاجها، نظرا للخبرة التاريخية التي تكسبها مؤسسات الدولة مما يؤهلها بأن تفرض القواعد المترسخة منذ وقت طويل تضمن استمرارية الدولة وديمومتها مبلورة بذلك ظاهرة التبعية للمسار التي تمنع من حدوث انقطاع في صيرورة الدولة.

3- اتجاه المؤسساتية الاجتماعية: يستوحي هذا الاتجاه أسسه النظرية والفكرية من علم اجتماع المنظمات على اعتبار أن رواد هذا الاتجاه هم في الأصل علماء اجتماع، ولذلك نجد أنه انتشر في الأوساط الأكاديمية الغربية نتيجة للتطور الحاصل في مجال سوسيولوجية المنظمات بإدراج تحليل المجال التنظيمي داخل المجتمع لتحقيق الانسجام والتماثل الهيكلي بين المنظمات لكي تكون أكثر كفاءة وتنافسية لتنتج خدمات بأقل تكلفة وبالرفع من شرعيتها وقوتها المؤسساتية (Delpeuch.2008.p11).

وبالتالي مفهوم الدولة هو مجموعة من القيم والتصورات المعرفية التي تعبر عن جميع الممارسات والطقوس التي تعتمدها المجتمعات وتم دمجها في المؤسسات، بمعنى أن المؤسسات هي نتاج العمليات المرتبطة بنقل الممارسات الثقافية إلى إطار مؤسسي ليس

من اجل الرفع من كفاءتها لكفاءة وتعزيز وسائلها الرسمية من اجل تفسير الممارسات البيروقراطية وفق المنظور الثقافي (Hall and Taylor 1996.p14) ولذلك نجد أن الدراسات الواردة في هذا الإطار ركزت على دراسة الدولة والعمل الحكومي من زاوية الأبعاد القيمية والعقائدية التي تعتمدها المؤسسات من اجل تحقيق الكفاءة وبما يتماشى مع "العقلانية المطلقة"، من دون استبعاد الممارسات الاجتماعية والثقافية في تفسير من الأشكال المختلفة للمؤسسات والإجراءات التي تعتمدها، على هذا الأساس نجد النظرية المؤسساتية الاجتماعية تتميز بالسمات التالية:

- يميل المؤسسون الاجتماعيون إلى تقديم تعريف واسع لمؤسسات بمعنى أنها ليست مجرد إجراءات أو قواعد رسمية لكنها عبارة عن أنظمة ورموز، ونصوص معرفية، ونماذج الأخلاقية أطلقوا عليها مصطلح "أطر المعنى" التي تعمل على توجيه العمل البشري وهنا يعتبر رواد المؤسساتية الاجتماعية أن الثقافة الاجتماعية تجسدها أطر مؤسسية تستمد من خلالها قوتها وتماسكها.

- اعتمدت المؤسساتية الاجتماعية في فهم العلاقة المميزة بين المؤسسات والنشاط الفردي على "المقاربة الثقافية" لتفسير طبيعة هذه العلاقة منتجة أحد المسارات التقليدية للتحليل الاجتماعي لفهم إشكالية العلاقة بين المؤسسات والسلوكيات، بربط "الأدوار " الإلزامية للمؤسسات "بقواعد السلوك" مما يضفي الطابع الاجتماعية على الأدوار المؤسسية، التي تعمل على ربط واستيعاب المعايير المرتبطة بها، ومن خلالها تؤثر المؤسسات على سلوك الأفراد، ولذلك فهم يعتبرون أن المؤسسات لا تؤثر على السلوك فقط بل تعمل على تحديد ما يجب فعله وأنها تحدد للفرد ما يمكن أن يفعله في سياق معين.

- يعتبر رواد المؤسساتية الاجتماعية أن نشأة وتغيير الممارسات المؤسسية ليس بغرض الرفع من كفاءتها وتحقيق أهداف المنظمة بل من اجل تعزيز الشرعية الاجتماعية للمنظمة والفاعلين فيها، وبعبارة أخرى تتبنى المنظمات أشكالاً أو ممارسات مؤسسية جديدة نظرا لتمتعها بقيمة كبيرة في بيئتها (Hall and Taylor. 1996.p16).

من هذا المنظور فإن مفهوم الدولة يعني الطريقة التي تفرض بها الدولة الحديثة قواعدها من اجل تكريس الهيمنة بتوسيع نطاقها التنظيمي على ممارسات المنظمات

المجتمعية بفرض النظام العام، كما يشدد آخرون على اعتماد الدولة على طريقة السيطرة على العديد من المجالات التي تشهد تناميا في التمثيليات المهنية للعمل، ومن خلالها تسعى الدولة إلى خلق مجتمعات ذات طابع مهني تمارس عليها سلطة ثقافية ذات معايير معينة تستخدمها للضغط على أعضائها (Hall and Taylor. 1996.p17).في هذا الصدد يبرز مفهوم الدولة الكوربوراتية الذي يفسر طبيعة العلاقة الموجودة بين الدولة ومنظمات التمثيل المهني (النقابات).

ومن هذه الزاوية التحليلية فإن مفهوم الدولة تغلب عليه المقاربة الثقافية التي تتضمن الأبعاد القيمية والفكرية والمعرفية والعقائدية على أساسها يتم تفسير ممارسات الدولة (العمل العام)، وفي هذا الإطار اعتمدت مجموعة من المفاهيم أساسية مجردة تشير في مضمونها إلى سياق التحولات التي تمر بها الدولة مثل: النماذج الإرشادية (paradigmes)، المرجعيات (référentiel) وأنساق المعتقدات (systèmes des croyances) (بوحنية، 2014، ص16).

على الرغم من الإسهامات والتي قدمها رواد المؤسساتية الاجتماعية في إثراء مفهوم الدولة إلا أن غلبة الطابع المعرفي والثقافي تجعل عملية التأسيس له نظريا أمرا صعبا لأن الأبعاد المعرفية غالبا ما تتماهى نظرا للتحولات التي تمس الدولة والمجتمع ما يصعب من تحديدها التأسيس لها نظريا وامبريقيا.

يتضح مما سبق أن مفهوم الدولة هي عبارة عن إطار للتفاعل السياسي ووسيطا بين المصالح ومعتقدات الفاعلين في الدولة والمجتمع، ولهذا يأتي توظيف هذا المنظور المتعدد الاتجاهات من اجل فهم التفاعلات الخاصة بين المؤسسات وبين مكوناتها الداخلية.

خاتمة:

بناءا على ما سبق فإن تحليل مفهوم الدولة من منظور المؤسساتية الجديدة يقودنا إلى تسليط الضوء على التحولات الحاصلة في مفهوم الدولة فبراديغم المؤسسات استطاع أن يقدم ترسانة نظرية جديدة قوية الطرح، ومن خلاله تمكنت الدولة من استعادة مكانتها النظرية بحيث أصبحت وحدة تحليلية لا يمكن تجاوزها واستبعادها عن النقاشات النظرية الجديدة، كما يأتي براديغم المؤسسات ليؤكد على أن التحولات

المعرفية التي أحدثها جعل مفهوم الدولة واسع وخصب الدراسة جعله يبقى صامدا أمام موجة التحولات التي تفرضها العولمة النيوليبيرالية.

وبالتالي التحولات النظرية القوية التي جاءت به المؤسساتية الجديدة جعل مفهوم الدولة يأخذ مجالا واسعا من خلال تعدد جوانب دراسته نتيجة تنوع وتعدد اتجاهات النظرية المؤسساتية الجديدة، والتي تعطي لنا صورة نظرية واحدة لكنها متنوعة المشارب (مؤسسية الخيار العقلاني، المؤسساتية التاريخية، المؤسساتية الاجتماعية،) تتفق كلها على أهمية المؤسسات، هذا ما انعكس على مفهوم الدولة الذي أصبح بدورها متنوعا تبعا لتنوع الأسس الفكرية والنظرية للمؤسساتية الجديدة، فهذا الثراء النظري والمعرفي جعل مفهوم الدولة ذو حيوية علمية مما يعبر ذلك عن الحالة الصحية في ظل انتعاش منظور المؤسسات، ومن خلال الخصائص والسمات التي يتمتع بها هذا المنظور سوف يبقى مفهوم الدولة صامدا وقادرا على التكيف مع التحولات النظرية والواقعية التي استطاع أن يقدم تفسيرات قوية للتحولات التي تعترض الدولة.

في الأخير يمكن القول أنه على الرغم من التي التشكيك النظري الذي يشوب النظرية للمؤسساتية الجديدة إلا أن مفهوم الدولة قطع أشواط مهمة من التطور النظري، فمن خلاله انتقل من حالة الجمود والتفاعل النظري حوله خلال المرحلة السلوكية التي فشلت في إزالته، إلى حالة الانتعاش النظري الذي جاء به منظور المؤسساتية الجديدة الذي عرف من خلاله مفهوم الدولة تطورا ملحوظا، إذ تم تزويد بإمكانيات وأدوات نظرية ومفاهيمية مكنت هذا المفهوم من جعله وحدة تحليلية أساسية لا يمكن إلغائها وتجاوزها، ما يعني ذلك أن مفهوم الدولة له القدرة الكافية على التكيف مع التحولات النظرية والواقعية.

الهوامش والإحالات:

Olivier IHL. (2010) « Science de Gouvernement. Dictionnaire des politiques publiques ». 3é édition. La presse Science Po. Paris..

Jean-Louis. (1985) Quermonne et autres. « Les politiques institutionnelles. Les politiques publiques». Presses universitaires de France. 1re édition.

Gerardo L.Munk. (2006)« The past and the présent of comparative politics ».Passion, Craft, and Method in Comparative. Politics Kellogg Institute Baltimore university press forthcoming..غ

كينيث نيوتن وجان فان ديث، (2014)، أسس السياسة المقارنة، ترجمة عبد الله بن جمعان الغامدي، الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.

Smyrl Marc, (2002) « Politics et Policy dans les approches américaines des politiques publiques: effets institutionnels et dynamiques du changement ».Revue française de science politique. 1 Vol. 52, paris.غ

ستيفان ليبفريد وفرانك نوملير، (2014)، تحولات في منظورات الدولة، ترجمة دعاء عبد الله محمد عبد الجليل، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، .

محمد زاهي بشير المغيربي، (1996)، السياسة المقارنة إطار نظري، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا، .

André Lecours (2002) , « L'approche néo-institutionnaliste en science politique: unité ou diversité? Politique et Sociétés », Volume 21, Numéro 3 Québec: société québécoise de science politique.

Payre Renaud et Pollet Gilles, (2005) « Analyse des politiques publiques et sciences historiques quelstournantssocio-historiquess? ».Revue française de science politique «. Numéro 01 - Vol. 55. paris: Presses de Sciences Po.

Philippe C. Schmitter, (2009), « The Nature and future of comparative politics» European Political Science Review, Cambridge University Press.

- لخضر طيفور، (2013)، "أبعاد التموجات الإبستمولوجية على دينامية بناء وتفكيك النموذج المعرفي في حقل السياسة المقارنة، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة سعيدة، .

- Salah Belhadj, (2014), « La rationalité et l'analyse des politiques publiques ». Revue algérienne des études politiques. Volume 3, Numéro 6, Alger.

-Peter A. Hall and Rosemary C. R. Taylor , (1996), « Political Science and The Three New Institutionalisms ». This paper was presented by Professor Hall, a member of the MPIFG Scientific Advisory Board, as a public lecture during the Board's meeting on May 9.

بوحنية قوي ومحمد العيد حسيني، (2014) "السياسة العامة الصحية في الجزائر من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث"، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 01، الجزائر.

صالح بلحاج، (2013)، "مسألة التغيير في السياسات العامة"، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 02، الجزائر.

صالح بلحاج، (2014)، "مفهوم التبعية للمسلك وحالة الإصلاحات في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد11جامعة ورقلة.

Alexandre Alfonso, (2005), « Instituions. Idées et apprentissage dans la politique d'immigration suisse ».Mémoire de DEA. Université de Lausanne.غ

Nicolas Freymond, (2003), « la question des institutions dans la science politique contemporaine: l'exemple du Neo-institutionnalisme », travaux de sciences politiques, nouvelle série N: 15 université de Lausanne.

Bruno Palier, Yves Surel, (2005), « Les « trois I » et l'analyse de l'État en action **».** Revue française de science politique**.** Numéro1 Vol. 55. Paris. غ

صالح بلحاج، (2014)، تحليل السياسات العامة الديناميكيات والمعارف، الجزائر: دار بن المرابط.

Thierry Delpeuch, « L'analyse des transferts internationaux de politiques publiques: un état de l'art ».centre d'études et de recherches internationales sciences po. Voir le site web: http: //www.ceri-sciences-po.org/publica/qdr.htm.غ